

Distr.: General
11 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ٣٢/٦٠ ألف وباء المؤرخين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقرار مجلس الأمن ١٦٦٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويستعرض هذا التقرير أنشطة البعثة منذ تقديم تقريره السابق المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ (A/60/712-S/2006/145). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطات شفوية في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5385) وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5496).

ثانياً - الحالة الأمنية الراهنة

٢ - منذ تقريره السابق (A/60/712-S/2006/145)، كانت أهم التطورات في أفغانستان تتمثل في تصاعد أعمال العنف، وخاصة في جنوب البلد، وجنوبه الشرقي وشرقه. وأصبح الأمن مرة أخرى هو الشاغل الأساسي لغالبية الأفغان. ويقدر عدد من راحوا ضحية لأعمال

* A/61/150.



القتال الدائرة منذ بداية عام ٢٠٠٦ بما يزيد على ٢٠٠٠ شخص، تُلثهم على الأقل من المدنيين. ويمثل هذا العدد زيادة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف معدل الإصابات مقارنة بعام ٢٠٠٥. كما زاد عدد الحوادث الأمنية التي شاركت فيها عناصر معادية للحكومة من أقل من ٣٠٠ في الشهر في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى ما يناهز ٥٠٠ في الشهر بعد ذلك.

٣ - وتُعزى الزيادة في عدد الإصابات في الجنوب إلى تكثيف الهجمات المعادية للحكومة وإلى زيادة مقابلة في العمليات العسكرية الهجومية التي يقوم بها الجيش الأفغاني الوطني وشركاؤه الدوليون في آن واحد (انظر أدناه "قوات الأمن الأفغانية والقوات الدولية للمساعدة الأمنية"). وفي الجنوب الشرقي، حيث بدأت لتوها العمليات العسكرية الرئيسية، يمارس المتمردون نشاطهم دون رادع إلى حد كبير. وما برحت الهجمات الانتحارية تشكل مسألة تُوَجِّع المشاعر بصورة بالغة وتنتشر أخبارها في وسائط الإعلام الدولية على نطاق واسع. وهذه الظاهرة أصبحت راسخة في أفغانستان الآن. وحتى منتصف آب/أغسطس، بلغ عدد الهجمات الانتحارية ٦٥ هجمة، مقابل ١٧ هجمة أثناء عام ٢٠٠٥ بأسره.

٤ - وبينما كانت الفترات السابقة المشمولة بالتقرير تتسم بتدهور مطرد وملموس في الحالة الأمنية، فإن الموجة الأخيرة المتصاعدة للعنف تشكل علامة فارقة في هذا الصدد. ولم يحدث في أي وقت منذ سقوط حكومة الطالبان في أواخر عام ٢٠٠١ أن بلغ التهديد الذي تتعرض له العملية الانتقالية في أفغانستان إلى هذا المستوى من الخطورة. وإدراكا من الرئيس حامد قرضاي لخطورة الحالة، دعا إلى عقد لقاء مع قوات الأمن الأفغانية ونظرائها الدوليين، وبعض ممثلي الدول الأعضاء التي لقواتها تواجد هام في الجنوب وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل إجراء تقييم مشترك لأسباب عدم الاستقرار. وبرز أثناء هذه المشاورات قدر كبير من توافق الآراء فيما يتعلق بطبيعة الصراع. فإلى جانب تصاعد أنشطة قوات المتمردين من حيث الكم، فقد اكتشفت نقلة نوعية في عمليات تلك القوات والتنسيق القائم بينها مما يشي بعزمها على إسقاط الحكومة باستخدام وسائل عنيفة.

٥ - وغالبية أعمال التمرد يقوم بها متمردون أفغان من داخل الحدود الأفغانية. إلا أن قيادتها فيما يبدو تعتمد على الدعم والملاذ اللذين توفرهما مصادر خارج البلد. ويتمحور مركز عمليات التمرد حاليا في مقاطعات قندهار، وهلمند، وأورزكان وما حولها، وتتصاعد تلك العمليات بشكل متزايد في فرح. بيد أن العمليات المناهضة للحكومة تتواصل في أجزاء كثيرة في شرق البلد وجنوبه الشرقي وأصبحت تشكل شاغلا خطيرا في مقاطعتي ورداك

ولوكر بالقرب من العاصمة. وتشمل عمليات التمرد الآن منطقة شاسعة معظمها في الأراضي التي يسيطر عليها البشتون، والتي تمتد من مقاطعة كونار في الشرق إلى مقاطعة فرح في الغرب، وهي تؤثر أيضا على نحو متعاظم على الحافة الجنوبية للمرتفعات الوسطى، في مقاطعتي غور وداي كندي.

٦ - ويمكن تحديد خمسة مراكز قيادية بارزة للتمرد. ويبدو أن هذه المراكز تمارس نوعا من التنسيق غير المحكم فيما بينها. ويستفيد عدد منها من الصلات العملية والمالية مع شبكات الاتجار بالمخدرات. وتشمل هذه المراكز: جناح الحزب الإسلامي الذي يتزعمه قلب الدين حكمتيار في مقاطعة كندر والمناطق المحيطة بها؛ والقيادة الشمالية للطلاب في مقاطعتي تنكهار ولغمان، والشبكات التي يقودها جلال الدين حقاني، الوزير السابق في نظام حكم الطالبان، وتنتشر أساسا في مقاطعتي خوست وبكيتا؛ ومجلس وانا للشورى في بكيتا؛ والقيادة الجنوبية للطلاب في مقاطعات زابل، وقندهار، وهلمند وأورزكان. وقد بدأت القيادة الجنوبية للطلاب تشكل مؤخرا إدارات ومحاكم مدنية موازية في منطقة عملياتها، على الرغم من أن هذه الإجراءات تظل هامشية في معظم المناطق. وتنتشر قيادة حركات التمرد وهياكل الدعم التابعة لها على امتداد الحدود الجنوبية لأفغانستان.

٧ - وتشكل المراكز القيادية العناصر المتصلة لحركات التمرد وتعتبر على نطاق واسع غير منفتحة لعملية المصالحة. وقد أحرز برنامج "تعزيز السلام"، وهو مبادرة وطنية تستهدف إعادة إدماج أفراد حركة الطالبان وغيرهم من المقاتلين المتمردين، بعض النجاح مع قيادات الرتب الوسطى في حركة الطالبان ولكن المبادرة لم تركز على جذب كبار القادة.

٨ - وتعتمد القيادة اعتمادا كبيرا على المقاتلين عبر الحدود وكثير من الأفغان المجندين من معسكرات اللاجئين القريبة والمدارس الأصولية. وهؤلاء المقاتلون نموذج للشباب العاطل المذهب الذين أدت سنوات بقائهم في المنفى إلى تشويش إحساسهم بهويتهم. وهم مدربون وتدفع لهم أموال للعمل كقيادات من الرتب الوسطى ويقودون العمليات داخل أفغانستان ولديهم القدرة على الانسحاب والعودة إلى ملاذات آمنة خارج البلد.

٩ - والجنود العاديون الذين تتشكل منهم قوات التمرد هم من الأفغان الذين جُندوا من داخل أفغانستان؛ بدافع من الفقر، ونقص التعليم، وعدم الرضى بوجه عام عن وضعهم في المجتمع. والمقاتلون المحليون ليسوا مدفوعين عقائديا، ولكن صفوفهم اتسعت لكي تستوعب وتدعم العدد المتزايد من المستويات العليا من المتمردين. ويعتقد أنهم على استعداد لفك ارتباطهم بحركة التمرد إذا وُفرت لهم الحوافز المناسبة، ولا سيما الحوافز الاقتصادية.

١٠ - وقد كشف الحوار مع الشيوخ ورجال الدين في المجتمعات المحلية ومع غيرهم من قادة المجتمعات في المناطق المتأثرة بالتمرد عن وجود مجموعة مزمنة من المظالم، التي إذا عولجت علاجاً مناسباً، فإنها في رأي هؤلاء القادة، ستضعف بشكل ملموس من التأييد الذي يحظى به التمرد. فالفساد الحكومي على كل من مستوى المقاطعات والمحافظات، وخاصة في مجالي الشرطة والقضاء، قد أدى إلى نفور السكان المحليين كما أدى إليه عدم تحقيق توقعاتهم بالنسبة للتنمية عقب سقوط نظام الطالبان. كما أسهم عدم التوازن في توزيع السلطة بين مختلف قبائل البشتون على مستوى المقاطعات في شعور قبائل بأسرها بالتهميش. وأخيراً، فإن العناصر المحافظة من السكان - والذين يشكلون الأغلبية بوضوح في المناطق الريفية - كثيراً ما يعتبرون سياسات الحكومة الاجتماعية غير كافية لحماية الأعراف الدينية والقبلية والثقافية التقليدية بل قد يرونها ضارة بها.

١١ - ولا يقتصر الاتجاه نحو عدم الاستقرار على المناطق التي طالها التمرد وحدها. فقد سادت حالة من عدم الاستقرار أيضاً في كابل خلال الشهور الثلاث الماضية أدت إلى تأجيجها حوادث الشعب العنيفة التي اندلعت في العاصمة يوم ٢٩ أيار/مايو في أعقاب حادثة مرور مأساوية كانت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في المناطق الشمالية من المدينة طرفاً فيها. وفي ذلك اليوم، لقي ٢٥ شخصاً على الأقل حتفهم ونهبت أو أحرقت كثير من الممتلكات. بما في ذلك أربعة من دور الضيافة التابعة للأمم المتحدة وعدة مجمعات سكنية تابعة لمنظمات المعونة.

١٢ - وما زال الاقتتال بين قادة الفصائل السابقين يشكل تهديداً للأمن في بعض المقاطعات مثل فارياب، التي عصفت بها الاشتباكات العنيفة بين فصيلي حزب الأزدي والحركة الإسلامية الوطنية لأفغانستان (الجونبيش). وفي ٣٠ تموز/يوليه، أسفرت مواجهة بين جماعتين مسلحتين منتزعتين إلى كلا الطرفين عن مقتل أربعة من أعضاء فصيل الأزدي، وجرح ثلاثة آخرين. واستمر القتال حتى يوم ٩ آب/أغسطس، وأفادت التقارير عن مقتل عضو آخر من فصيل الأزدي وثلاثة من أعضاء الجونبيش. وأبلغ أيضاً عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تضمنت حوادث اغتصاب عديدة.

ثالثاً - التطورات السياسية

ألف - الجمعية الوطنية

١٣ - تؤدي الجمعية الوطنية (أو الجمعية الوطنية) التي تتألف من الفولسي جرکه (مجلس النواب) والمشرانو جرکه (مجلس الأعيان) مهامها على نحو فعال منذ تقرير الأخير. وقد

كرست نهاية الدورة الأولى للجمعية الوطنية وبداية دورتها الثانية إلى حد كبير لاستعراض النظام الداخلي، وتحديد عضوية اللجان الدائمة ومناقشة المسائل ذات الأهمية العاجلة بما فيها الأمن القومي، واستعراض الميزانية الوطنية وإجراء جلسات استماع للتعين في المناصب العليا.

١٤ - ووفقا للدستور، عرضت الميزانية الوطنية رسميا على الفولسي جرکه (مجلس النواب) في ٢٨ شباط/فبراير. وبعد مناقشة مستفيضة قدم المجلس توصياته بإجراء تعديلات كان أبرزها اقتراح زيادة مرتبات الموظفين المدنيين وزيادة المعاشات التقاعدية للفئات المستضعفة من السكان. وقد احتج أعضاء الجمعية الوطنية على عدم تمكنهم من مناقشة ميزانية التنمية الممولة من الجهات المانحة، والخاضعة في معظمها لرقابة الجهات المانحة مباشرة وهي تستأثر بالجانب الأعظم من الميزانية الإجمالية.

١٥ - كما ترك الفولسي جرکه (مجلس النواب) بصمته أثناء جلسات الاستماع لإقرار تعيين أعضاء مجلس الوزراء والمحكمة العليا. ففي ٢٢ آذار/مارس، عرض الرئيس قرضاي قائمته التي تضمنت اقتراحا بتعيين ٢٥ وزيرا في مجلس الوزراء على مجلس النواب، مصحوبة بتعديلات أساسية قليلة شملت المرشح لوزارة الخارجية. وقد اعترض المجلس بأغلبية كبيرة على خمسة من بين الوزراء المرشحين الـ ٢٥. وما أن اجتمعت الجمعية الوطنية من جديد عقب العطلة الصيفية، حتى أقرت تعيين خمسة مرشحين جدد، من بينهم امرأة، ووزير سبق أن رفضت الجمعية الوطنية ترشيحه لحقيبة وزارية أخرى. وما برح التوازن العرقي داخل مجلس الوزراء الجديد يعبر عن التكوين العرقي للبلد.

١٦ - وبدأت عملية إقرار تشكيل المحكمة العليا في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ عندما نظر الفولسي جرکه (مجلس النواب) في ترشيحات الأعضاء التسعة لعضوية المحكمة. وأجرى الفولسي جرکه مناقشة مطولة تتعلق بمدى استيفاء بعض المرشحين، بما فيهم رئيس المحكمة فاضل هادي شنواري، لشرط التعليم العالي، وما إذا كان ينبغي استبعاد بعض المرشحين لأنهم يحملون جنسية مزدوجة. وكان من رأي الكثيرين أن المناقشة المتعلقة بالجنسية تنطوي على محاولة لاستبعاد القضاة الأكثر ليبرالية في التفكير من ذوي التعليم الغربي. وفي نهاية تموز/يوليه أقر تعيين ثمانية من القضاة التسعة ومنهم رئيس القضاة الجديد، عبد السلام عزمي. وفي ١٧ آب/أغسطس، اعتمدت الجمعية الوطنية ترشيح رئيس مديرية الأمن الوطنية، والحامي العام ورئيس جمعية الهلال الأحمر الأفغانية (سيدة)، ولم تقر الترشيح لمنصبين فقط هما: منصب رئيس المصرف المركزي والعضو التاسع في المحكمة العليا.

١٧ - وكشفت أيضا الجمعية الوطنية الوليدة عن اتجاهات مثيرة للقلق في الشهور القليلة الأولى لانعقادها، رغم الإنجازات التي حققتها. فثمة أعضاء عديدون لم يقطعوا الصلات التي تربطهم بالجماعات المسلحة غير المشروعة وشبكات الجريمة، وأصبحت أخبار الفساد مستشرية. هذا إلى جانب قيام سماسرة السلطة التقليديين والقادة السابقين بتهديد النواب المنتخبين وترويعهم مرارا وتكرارا. وهناك حادثة تتسم بخطورة خاصة، حيث أرغم عضو أوزبكي من أعضاء الجمعية الوطنية على مغادرة البلاد مؤقتا بعد أن تعرض للضرب المبرح.

باء - حكومات المقاطعات

١٨ - ما برحت قيادات الحكومات الإقليمية القوية، ابتداء من المحافظ، تشكل أحد أهم العوامل في تحقيق التقدم في ميادين الأمن والتنمية وتقديم الخدمات على مستوى المقاطعات. وقد أدى تعيين مسؤولين على درجة عالية من الكفاءة المهنية في بعض المقاطعات في الآونة الأخيرة إلى حدوث تحسن ملحوظ في تلك المناطق.

١٩ - وتواصل مجالس المقاطعات العمل بدرجات متفاوتة في جميع المقاطعات الـ ٣٤. ويشكل افتقار أعضاء المجالس إلى الخبرة في الاضطلاع بدورهم، والغموض الذي يكتنف دورهم في مواجهة السلطة التنفيذية ونقص البنى الأساسية الداعمة تحديا لعمليات تلك المجالس. ونتيجة لذلك ظلت العلاقات بين المسؤولين التنفيذيين في المقاطعات والمجالس متفاوتة. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجان تنمية المقاطعات في جميع المقاطعات تقريبا. وستساعد هذه الهياكل الجديدة على التركيز على تحديد الأولويات والتخطيط على مستوى المقاطعات وبث القوة فيهما.

٢٠ - وفي محاولة لمعالجة أوجه القصور في مجالس المقاطعات، أقر الفولسي جركه (مجلس النواب) التعديلات التي أدخلت على القانون المتعلق بمجالس المقاطعات والذي من شأنه أن يعزز مسؤولية المجالس عن الرصد. وما زال القانون المعدل بانتظار توقيع الرئيس عليه.

٢١ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بنشاط، بالتنسيق مع غيرها من الوكالات الدولية، من أجل توفير المساعدة التقنية لمجالس المقاطعات وأعضاء لجان تنمية المقاطعات وحكام المقاطعات بغية تحسين صلات العمل بينهم، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة مشاركة أعضاء المجالس في أنشطة الحكومات دون الوطنية وتحسين عمليات التخطيط على مستوى المقاطعة.

جيم - التطورات الإقليمية

٢٢ - اتخذت حكومة أفغانستان عددا من الخطوات الإيجابية لتعزيز الثقة والتعاون بين أفغانستان وجيرانها في قطاعات متنوعة حيث تتوقف الحلول الدائمة على اتباع نهج إقليمي. وتحقيقا لذلك الهدف، أجرى الرئيس قرضاي محادثات رفيعة المستوى في جمهورية إيران الإسلامية في أيار/مايو الماضي، ووقع على سبعة اتفاقات لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والقضائي بين البلدين. وقد أكد كل من البلدين على الحاجة إلى قيام مزيد من التعاون وخاصة في مجال ضمان العودة الطوعية للاجئين الأفغان من جمهورية إيران الإسلامية واتفقا على مواصلة العمل المشترك بمساهمة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما قام الرئيس قرضاي بزيارة للصين في حزيران/يونيه، حيث اتفق البلدان على اتخاذ عدد من المبادرات لمكافحة الإرهاب والتطرف علاوة على الجريمة المنظمة، والهجرة غير المشروعة والاتجار في الأسلحة والمخدرات. ووقعت اتفاقات أيضا لتشجيع التعاون في مجال البنى الأساسية والطاقة. كما مثل الرئيس قرضاي أفغانستان في مؤتمري القمة الإقليميين الرفيعي المستوى اللذين عقدا في شنغهاي وطاجيكستان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦ على التوالي.

٢٣ - كذلك أجرى وزير الخارجية رانغين سباننا، محادثات رفيعة المستوى في نيودلهي، وإسلام آباد، وواشنطن العاصمة. وأسفرت المحادثات التي جرت في إسلام آباد بشأن المسائل الأمنية عن توقيع اتفاق لتكثيف التعاون من أجل تحسين العلاقات الأمنية والثنائية. ومن المتوقع أن تتحسن في المستقبل توقعات النجاح في التصدي لعمليات التمرد عبر الحدود مع عقد الاجتماعات الربع سنوية المقترحة بين وزير الخارجية أفغانستان وباكستان والتعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية للبلدين.

٢٤ - ومنذ تقرير الأخير، ورغبة في دعم الحوار الإقليمي الرامي إلى مكافحة الإرهاب والتطرف والمخدرات، وتشجيع التعاون فيما يتعلق بمسائل اللاجئين، سافر ممثلي الخاص إلى طهران وإسلام آباد لإجراء محادثات بشأن أفغانستان وبشأن المسائل الإقليمية.

رابعا - المؤسسات الأمنية

ألف - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحل الجماعات المسلحة غير المشروعة

٢٥ - اكتمل الجزء الأخير من عملية إعادة الإدماج في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان في ٣٠ حزيران/يونيه. فقد تم نزع سلاح ما يزيد على

٦٣٠٠٠ مقاتل سابق، وتسريح ما يقرب من ٦٢٠٠٠ واستفاد ٥٦٠٠٠ منهم تقريبا من مجموعة واحدة من برامج إعادة الإدماج التي عرضت عليهم.

٢٦ - وقد بدأت المرحلة الرئيسية من برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة في خمس مقاطعات هي - كاييسا، وهرات، وفرح، وتخار، ولغمان - في الفترة ما بين ١ أيار/مايو و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وعلى الرغم من التأييد الشعبي الواسع النطاق الذي حظي به البرنامج والالتزام الذي أبدته بعض الوزارات المعنية وبعض المسؤولين في الحكومة المركزية، فإن الامتثال للبرنامج يعد محييا للآمال حتى الآن، بالنظر إلى استعداد عدد قليل فقط من القادة للمشاركة فيه.

٢٧ - وعلى الرغم من أن البرنامج، لا يهدف إلى نزع السلاح فحسب، وإنما أيضا إلى حل الجماعات المسلحة، فإن عدد الأسلحة التي تخلت عنها الجماعات المسلحة غير المشروعة والمسؤولون الحكوميون المرتبطون بالجماعات المسلحة غير المشروعة يصلح كمؤشر على معدل الالتزام العام. وقد وجهت إخطارات إلى ما مجموعه ١٣٧ قائدا و ٤٢ مسؤولا حكوميا تربطهم صلات بالجماعات المسلحة منذ بداية البرنامج رسميا؛ وسلم ٤١ قائدا و ١٦ مسؤولا من هؤلاء عددا إجماليا من الأسلحة بلغ ٦١٦ قطعة - وهو رقم يقل كثيرا عن رقم ٢٣٢٠٠ قطعة الذي قدرته الأمانة المشتركة للجنة نزع السلاح وإعادة الإدماج. فضلا عن أن نوعية الأسلحة التي سلمت كانت محيية للآمال؛ فأقل من نصف الأسلحة التي سلمت في كاييسا، على سبيل المثال، تم تقييمها على أنها أسلحة صالحة للاستعمال.

٢٨ - والعقبة الكبرى التي تعترض تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة تتمثل إلى حد كبير في تصاعد خطر التمرد في المقاطعات الجنوبية. فقد أعرب قادة المجتمعات المحلية في المرتفعات الشمالية والوسطى الذين، بخلاف ذلك، يؤيدون بشدة البرنامج عن مخاوفهم إزاء إمكانية اندفاع فلول الطالبان إلى ما وراء الجنوب، والجنوب الشرقي والشرق، وإزاء قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية على حمايتهم. وقد استغل كثير من القادة هذه المخاوف ليتجنبوا تفكيك جماعاتهم المسلحة، وفي نفس الوقت، أذكت الشائعات المتزايدة حول الميلشيات الموالية للحكومة المرخص بها في بعض المناطق التصورات عن وجود معايير مزدوجة في تنفيذ البرنامج.

٢٩ - وما برحت عملية إقصاء المسؤولين الذين تربطهم صلات بالجماعات المسلحة تواجه عقبات سياسية. وحتى الآن، وجهت إخطارات خطية إلى ٣٢ مسؤولا، بخلاف المسؤولين الذين شملتهم المرحلة الرئيسية من العمليات: ومن هؤلاء، ثلاثة، ترى الأمانة المشتركة (الهيئة التي تراقب تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة) حتى الآن أنهم ممثلون، وستة

ترى أنهم ممثلون جزئياً، كما أوصت بفصل ١٨ مسؤولاً. وقد توفي أحد المسؤولين المستهدفين لأسباب لا صلة بها بالبرنامج. وأقرت وزارة الداخلية فصل ١٣ من موظفيها وفقاً لتوصيات الأمانة المشتركة؛ إلا أن التحقيق كشف فيما بعد أن كثيراً من المسؤولين المفصولين ما زالوا يشغلون وظائفهم بالمخالفة لأوامر الوزارة.

٣٠ - وقد عقد في طوكيو مؤتمر عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحل الجماعات المسلحة غير المشروعة في تموز/يوليه، أعلن فيه الرئيس قرضاي أنه سيستخدم كل الوسائل المتاحة لضمان تنفيذ عملية حل الجماعات المسلحة غير المشروعة بنجاح. وقد استجابت الجهات المانحة، برئاسة اليابان، بإعلان تبرعات يصل مجموعها إلى ٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، سيخصص معظمها لمشاريع التنمية التابعة لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة.

باء - قوات الأمن الأفغانية

الشرطة الأفغانية الوطنية

٣١ - تواصل قوات الشرطة الأفغانية الوطنية التقدم بخطى متواضعة في اتجاه تطورها الشامل كأداة يعول عليها لتوفير الأمن للجمهور. ويتمثل الهدف النهائي لعملية إصلاح الشرطة في تشكيل قوة شرطة مدربة تدريباً كاملاً تتسم بالكفاءة المهنية والتوازن العرقي قوامها ٦٢ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٠. وتشير آخر الأرقام المتاحة من وزارة الداخلية إلى أن الشرطة الأفغانية الوطنية تتكون من ٦٥ ٤٩٧ ضابط شرطة وأفراد الدوريات. فإذا كان هذا الرقم دقيقاً، فإنه يمثل زيادة كبيرة (أكثر من ١٠ ٠٠٠ فرد) في حجم القوة منذ فترة الإبلاغ الأخيرة. إلا أنه من المتوقع أن يبين التدقيق المقبل أن عدد ضباط الشرطة ورجال الدوريات العاملين الذين يشغلون الوظائف أقل بكثير من العدد المدرج في السجلات حالياً.

٣٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عملية إعادة هيكلة قيادة الشرطة الأفغانية الوطنية واكتملت عملية الاختيار لوظائف الصف الثاني في الشرطة في ٤ حزيران/يونيه، عندما وقع الرئيس قرضاي مرسوماً بتعيين ٨٦ جنرالاً بنجمة واحدة اختيروا من قائمة ضمت ٢٧٥ ضابطاً. وكان هذا الإعلان إيذاناً بنهاية شهر من التدقيق المنهجي الذي اضطلع به ضباط شرطة أفغان رفيعو المستوى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وإجمالاً، فإن إعادة هيكلة الصف الثاني تعد خطوة إيجابية أدت إلى تعيين مجموعة أساسية من ضباط الشرطة الأكثر كفاءة في مناصب حساسة. إلا أن هناك بعض أوجه القصور. فقد أضيف ١٤ ضابطاً ممن فشلوا في عملية الاختيار إلى القائمة النهائية في اللحظات الأخيرة وعينوا في مناصب رئيسية في الشرطة

الأفغانية الوطنية. ومن بين هؤلاء عدد صغير من مرتكبي الجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان المعروفين، وضباط لهم صلات بجماعات إجرامية وجماعات مسلحة غير مشروعة. وفي أعقاب القلق المعرب عنه داخل الحكومة والمسعى التي بذلها العديد من أعضاء المجتمع الدولي، وافقت وزارة الداخلية على تعيين الـ ١٤ ضابطا لفترة اختبار مدتها أربعة شهور فقط، يجري بعدها استعراض أدائهم.

٣٣ - وفي مواجهة تزايد انعدام الأمن في الجنوب، وقع الرئيس قرضاي مرسوما لإعادة التوازن في حزيران/يونيه يقضي بنشر عدد إضافي من القوات يبلغ ١٠٠ ٢ فرد في جنوب البلد وإعادة نشر شرطة الطرق الرئيسية على الشرطة الحدودية في المناطق غير المستقرة، ولا سيما في الجنوب. وفي ١٦ آب/أغسطس، أكد الرئيس قرضاي أيضا أنه سيتم إنشاء شرطة معونة تعين بصورة مؤقتة، لتدعيم قوة الشرطة الأفغانية الدائمة. ويعبر قرار تعيين وحدات شرطة معونة عن وجود فجوة واضحة في الأجل القصير في قدرة الحكومة على توفير الأمن في المناطق المتأثرة بالتمرد. وستدمج الشرطة المعونة في التسلسل القيادي والرقابي الموحد في إطار وزارة الداخلية وستحصل على مجموعة من المزايا تشمل الزي الرسمي والمرتبات وبرامج الاستحقاقات في جميع أنحاء البلد. إلا أنه ينبغي رصد نشرها عن كثب في ضوء الشواغل المتعلقة بإعادة ظهور الميليشيات الخارجة عن سيطرة الحكومة.

٣٤ - وما زالت الشرطة الأفغانية الوطنية تواجه تحديات عاتية: فترتيبات القيادة والرقابة تتسم بالضعف؛ وقدرة الدعم الإداري واللوجستي متخلفة عن القدرة التشغيلية؛ ويسود الافتقار إلى الضبط والربط، وما زال الفساد متفشيا؛ ويشكل عدم مراعاة حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة الاتباع شاغلا. ونتيجة لذلك، يظل مستوى ثقة الجمهور في الشرطة متدنيا للغاية. وما زالت الحكومة تناضل من أجل توفير المعدات الكافية والدعم اللوجستي الملائم للشرطة الأفغانية الوطنية.

٣٥ - ويواصل الصندوق الاستئماني لإقرار القانون والنظام في أفغانستان الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير الأجور وغيرها من أشكال الدعم للشرطة الأفغانية الوطنية. وقد زادت ميزانية الصندوق حتى وصلت إلى ١٦٩ مليون دولار في السنة الحالية ولكن لا يزال هناك عجز قدره ٢٧ مليون دولار في العنصر المتعلق بمرتبات الشرطة. ويؤثر العجز تأثيرا سلبيا على تنفيذ النظام الجديد لمرتبات الشرطة الأفغانية الوطنية، وعلى توفير بدلات الغذاء للضباط وكذلك توفير تعويضات نهاية الخدمة.

الجيش الأفغاني الوطني

٣٦ - تواصل الحكومة والجهات المانحة العمل على تحقيق الهدف المتمثل في إنشاء جيش أفغاني وطني قوي مدرب تدريبا جيدا ومتوازن عرقيا قوامه ٧٠ ٠٠٠ فرد بحلول عام

٢٠١٠. ويقدر عدد الأفراد المدربين في الجيش حاليا بحوالي ٣٠ ٠٠٠ فرد تم نشرهم في المقر وفي خمس قيادات إقليمية. ويبين ذلك زيادة إجمالية قدرها نحو ٣ ٩٠٠ ضابط ومجنّد وأفراد دعم آخرين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٧ - وقد أحرز الجيش الأفغاني الوطني نجاحا بصفة خاصة في بناء صورته كرمز للوحدة الأفغانية، وتأكدت فعاليته بصورة ملموسة في الشهور الأخيرة، ولكنه ما زال يواجه عددا من التحديات الأساسية، منها تجنيد الأفراد والاحتفاظ بهم وتأمين دفع المرتبات في حينها. وينبغي له أيضا أن يولي الاهتمام إلى نقص إمدادات المعدات والأسلحة والطعام وإعاشة القوات. وقد أرغم الجيش على مواجهة تمرد لم يعمل له حساب في الخطط التنفيذية التي وضعت بعد سقوط نظام الطالبان. ونتيجة لذلك يبدو الجيش أحيانا وكأنه غير مستعد للقيام بذلك الدور وأن قدراته العملية تخضع لاختبار جوهري. ويبدو التناقض جليا للغاية بين القوة الهجومية والحماية للقوات العسكرية الدولية وقوة الجيش الأفغاني الوطني عندما يعملان عن قرب. ومع ذلك، وبغض النظر عن الخسائر الباهظة، فإن الجيش والشرطة والقوات العسكرية الدولية تواصل جميعها إبداء التفاني والشجاعة. وسيتمثل التحدي الذي يواجه الجيش والمجتمع الدولي في تطوير أنظمة الدعم وتوزيع الموارد اللازمة للإبقاء على القوة الأساسية الحالية للجيش وبنائها.

جيم - القوة الدولية للمساعدة الأمنية

٣٨ - في ٣١ تموز/يوليه، تسلمت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف شمال الأطلسي زمام القيادة الإقليمية في الجنوب من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبذلك اكتملت المرحلة الثالثة من انتشارها في جميع أنحاء البلد. وتؤذن هذه العملية باتخاذ خطوة أساسية إلى الأمام بالنسبة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ولحلف شمال الأطلسي وهي على وشك الاقتراب من تولي مسؤولية جميع العمليات العسكرية الدولية في أفغانستان، فيما عدا عمليات محددة لمكافحة الإرهاب. ويعمل حاليا ما يقرب من ١٨ ٥٠٠ فرد في القوة الدولية للمساعدة الأمنية و ١٨ ٠٠٠ فرد كجزء من قوات التحالف. ومن المتوقع أن يظل مجموع القوات التابعة للوجود الدولي دون تغيير. وما أن يكتمل انتقال القيادة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية في جميع أنحاء البلد، فمن المتوقع أن يبلغ عدد قوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية ما يقرب من ٢٦ ٠٠٠ فرد وعدد قوات الولايات المتحدة ١٠ ٥٠٠ فرد يشاركون في عمليات مكافحة الإرهاب.

٣٩ - ويجري بذل جهود لإعادة ربط أنشطة أفرقة تعمير المقاطعات بالأهداف الإنمائية الشاملة لحكومة أفغانستان. وفي ١٦ آب/أغسطس، صدق الرئيس على مفهوم القوة الدولية

للمساعدة الأمنية لمناطق التنمية الأفغانية في الجنوب. وتتفق هذه المناطق مع المواقع الجغرافية الهامة استراتيجيا حيث تؤدي التحسينات في مجال الأمن والإدارة إلى إيجاد الظروف المواتية لتحقيق تنمية ملحوظة أكثر فعالية. وهذه الجهود الأولية التي أعيد تركيزها تتمحور في قندهار ولاشكارغاه، وسبين بولدك، وتيرين كوت والقلعة. وتوجد حاليا أفرقة تدمير المقاطعات التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في جميع مناطق التنمية الأفغانية المقترحة فيما عدا سبين بولدك.

٤٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في اللجنة الثلاثية لأول مرة كعضو كامل العضوية. وتضم اللجنة في عضويتها قوات أفغانية وباكستانية وقوات عسكرية دولية وتعمل على بناء الثقة وتحسين الروابط بين القوات المسلحة. وقد وسعت اللجنة، التي تركز بصورة تقليدية على الأمن من نطاق جدول أعمالها في الشهرور الأخيرة، وترأس اللجنة الآن القوة الدولية للمساعدة الأمنية بعد أن كانت ترأسها من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

خامسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

ألف - حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

حقوق الإنسان

٤١ - تترتب على تدهور الحالة الأمنية آثار خطيرة بالنسبة لحقوق الإنسان، وأصبح المدنيون في بعض الأحيان ضحايا غير مباشرين للهجمات التي يشنها المتمردون والقوات المسلحة. وفي فصلي الربيع والصيف من هذا العام، أدت العمليات العسكرية والقتالية الكبيرة التي دارت بين الجماعات المتمردة والجيش في الجنوب إلى تشريد ٤٥٠ أسرة على الأقل داخلها في مقاطعتي أورزكان وقندهار.

٤٢ - ولحق الضرر بالحق في التعليم بسبب الزيادة الملحوظة في عدد الهجمات التي شنت على المدارس منذ أواخر عام ٢٠٠٥. وقد حدثت غالبية الهجمات في الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية، وتعزى في معظمها إلى المتمردين أو في بعض الحالات إلى عناصر إجرامية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير حتى تموز/يوليه بلغ مجموع عدد حوادث العنف المسجلة التي ارتكبت ضد المدارس أو المدرسين أو التلاميذ ٢٠٢ حادث أدت إلى حرمان ١٠٥٠٠ طفل أفغاني على الأقل في الجنوب من التعليم جزئيا أو كليا مقارنة بـ ٩٩ حادثا في السنة السابقة. وقد شكلت وزارة التعليم، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

إلى جانب شركاء آخرين قوة عمل وطنية خاصة لتشديد الحماية على الطلاب والمدرسين، ومسؤولي المدارس والمدارس ذاتها وتيسير الاستجابة السريعة لدى وقوع تلك الحوادث.

٤٣ - وأصدرت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تقريرا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أيار/مايو. وكشف التقرير الذي وضع بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واستند إلى ما يقرب من ٨.٠٠٠ مقابلة أجريت في ٢٩ مقاطعة عن أن نصف المستجيبين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة؛ بالإضافة إلى انتشار الافتقار إلى الإسكان المناسب الذي ضاعفه انعدام الأمن لحائزي المساكن وإفلات المنتهكين من العقاب؛ وما زالت العيادات والمستشفيات المتاحة ونوعياتها غير كافية لنسبة ٤٠ في المائة من المستجيبين. ويخلص التقرير إلى أنه وقت إجراء البحث (أي قبل التصاعد الأخير في أعمال العنف) كان الافتقار إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية هو السبب الأساسي في التروح المستمر والعقبة الرئيسية التي تعترض إدماج المشردين داخليا والعائدين بصورة مستدامة.

٤٤ - وفي ١٩ آذار/مارس، اعتقل أربعة صحفيين يعملون بالتلفزيون من قبل المديرية الوطنية للأمن لمدة ليلة واحدة بسبب إجرائهم مقابلة مع أحد قادة الطالبان في هلمند. وأثناء تظاهرة جرت في منطقة باغمان بمقاطعة كابل في ٢٩ تموز/يوليه، تعرض صحفيون أيضا لهجوم من قبل رجال مسلحين، قيل إنهم على صلة بمسؤولين حكوميين كبار في المنطقة.

٤٥ - وقد اجتذبت قضية عبد الرحمن، الذي تعرض لخطر الحكم عليه بالإعدام بسبب ارتداده عن الإسلام واعتناقه المسيحية اهتمام العالم في آذار/مارس. وكانت هناك ثلاث حالات مماثلة أتهم فيها زعماء دينيون محليون بثلاثة مواطنين أفغان بالردة وأرغموا على مغادرة البلد. وتبرز تلك القضايا العقبات القائمة في أفغانستان والتي تعترض التمتع بحرية الضمير والعقيدة وضرورة اتخاذ الحكومة تدابير استباقية لحماية هذه الحقوق. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح بإعادة إدارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى وزارة شؤون الحج والشؤون الدينية يُعد تطورا يستوجب الرصد عن كثب.

٤٦ - وتواصل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان العمل بشكل فعال، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على الرغم من ضرورة تعزيز دعم الحكومة للجنة. وقد انتهت فترة عضوية الأعضاء الحاليين في اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ولم يعين الرئيس حتى الآن رسميا تسعة أعضاء جدد لفترة خمس سنوات. ويواصل سبعة أعضاء من المجموعة الأساسية العمل بهذه الصفة. ولأول مرة تحدد اللجنة، منذ إنشائها

قبل أربعة أعوام، من أنشطتها في الجنوب والجنوب الشرقي بصفة خاصة، لأسباب تتعلق بالمخاوف الأمنية.

٤٧ - وقد اتخذت خطوات عديدة منذ تقرير الأحيار لنقل المعتقلين الأفغان الموجودين حاليا في القاعدة العسكرية في خليج غوانتانامو وفي قاعدة باغرام الجوية من الحجز العسكري التابع للولايات المتحدة إلى السلطات الأفغانية. ويجري استكمال إنشاء مرفق للاحتجاز يتسم بأقصى التدابير الأمنية في سجن بوليشاركي؛ ويجري تدريب موظفي السجن التابعين لوزارة الدفاع. وقد زار وفد من الحكومة الأفغانية خليج غوانتانامو في حزيران/يونيه. ويتعين على الحكومة الآن إيجاد طرائق لتسليم المساجين، والاحتمال الغالب أن يحال الموضوع إلى الجمعية الوطنية لإقراره.

المسائل الجنسانية

٤٨ - أدى تدهور الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد إلى زيادة الحد من الجهود الحكومية الرامية إلى ضمان تمتع النساء والفتيات الأفغانيات بحقوقهن بالكامل. فعلى سبيل المثال، عمدت الإدارات النسائية الإقليمية التابعة لوزارة شؤون المرأة إلى إيقاف أعمالها أو تقليصها في قندهار، وأورزكان وهلمند. وقد أثر استمرار الهجمات على المؤسسات التعليمية تأثيرا غير متناسب على الفتيات نظرا لأن معدل التحاقهن بالمدارس وإجادة القراءة والكتابة أساسا أقل من الأولاد.

٤٩ - وعلى الرغم من أن الفولسي جرکه (مجلس النواب) أقر تعيين وزير جديد لشؤون المرأة في ٧ آب/أغسطس، فإن امتداد فترة الغموض التي اكتنفت قيادة الوزارة أعاققت جهودها الرامية إلى مساندة سياسة الحكومة الإنمائية. وعلى الرغم من هذه التحديات يشارك موظفو وزارة شؤون المرأة بنشاط في دعم عملية استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان.

٥٠ - وما برحت مشاركة المرأة في مؤسسات الدولة متدنية. وقد حثت جمعيات المجتمع المدني وبعض أعضاء المجتمع الدولي الرئيس على تعيين عدد أكبر من النساء في مجلس الوزراء، والمحكمة العليا وفي الخدمة المدنية.

باء - سيادة القانون

٥١ - على الرغم من إحراز بعض التقدم في جهود الإصلاح، فإن نظام العدالة في أفغانستان ما زال يعاني من مشاكل عامة حادة. ويجري حاليا تدريب القضاة وأعضاء الادعاء العام بدعم من الأمم المتحدة والدول المانحة (بزعمارة إيطاليا والولايات المتحدة) ويحصل عدد أكبر من المتهمين على تمثيل قانوني، ويجري بناء دور للمحاكم وأبنية للسجون

أو يعاد تجديدها، ويجري تعزيز قدرات مؤسسات العدالة الدائمة. وقد تم بالفعل سن تشريعات أساسية، ويجري بدعم من الأمم المتحدة ومن المانحين إعداد قانون للإجراءات الجنائية، وقانون لمكافحة الإرهاب، وقانون جديد لتنظيم مكتب المدعي العام وقانون لإنشاء نقابة مستقلة للمحامين في أفغانستان.

٥٢ - ودعما للتنسيق الاستراتيجي لاتفاق أفغانستان (S/2006/90، المرفق) واستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، أنشئ الفريق العامل للعدالة وحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، برئاسة وزارة العدل، وعملت البعثة ومعها إيطاليا كمركزين مشتركين للتنسيق الدولي. ويتولى الفريق العامل مسؤولية جمع البيانات، والقيام بالتحليل، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتصلة بإنجاز اتفاق أفغانستان والمقاييس الإرشادية لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، والمساعدة في تنسيق عملية التنفيذ ورصدها وتقييمها.

٥٣ - وينظر إلى نوعية المحكمة العليا بوصفها المحك لاختبار التزام الحكومة بإصلاح نظام العدالة في أفغانستان. ويعبر التشكيل الجديد للمحكمة العليا عن التوازن العرقي العادل. ولكن لم يتم تعيين أي قاضية.

٥٤ - وما زال النظام القضائي يواجه تحديات كثيرة. وتشمل هذه التحديات انخفاض المستوى التعليمي للقضاة وتدني كفاءتهم، وعدم كفاية مرتباتهم، وعدم إحساسهم بالأمان فيما يتعلق بالتقدم المهني واستمرارهم في وظائفهم وسلامتهم الشخصية. وتبرز النتائج التي خلص إليها تقرير المحكمة العليا الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٦، بشأن المستوى التعليمي للقضاة أن ثلث القضاة فقط الذين يعملون حاليا في أفغانستان وعددهم ١٤١٥ قاضيا لديهم مؤهل تعليمي عال، وأنه ما زال هناك افتقار للكفاءات القضائية الأساسية على مستوى البلد. وينتهي حاليا ما يقرب من ١٧٠ قاضيا جديدا تدريبهم تحت إشراف المحكمة العليا. وتقدر المحكمة العليا أن الحاجة ستدعو إلى شغل ٣٠٠ وظيفة أخرى من أصل ١٨٨٤ وظيفة معتمدة، بمجرد أن يشغل المتخرجون وظائفهم.

٥٥ - ويؤدي عدم كفالة بيئة آمنة للمحاكم وللعاملين بالقضاء إلى تقويض جهود الإصلاح الأخيرة، علاوة على قدرة النظام القانوني بأسره على العمل بصورة نزيهة ومستقلة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، قتل نائب قاض في محكمة القضايا المدنية في مقاطعة فرح رمياً بالرصاص. وفي حزيران/يونيه، قام مقاتلون يشتبه في صلتهم بالطالبان بخطف وقتل أحد القضاة المحليين في مقاطعة غزني.

٥٦ - وما زالت الحالة في ما يتعلق بالسجون في أفغانستان تتسم بالخطورة. إلا أن إصلاحات هامة قد نفذت بدعم من المجتمع الدولي. ويجري حالياً القيام بعدد من المشاريع الأساسية المتعلقة بالسجون بما في ذلك بناء مرافق للسجون في غارديز ومزار شريف، ومرفق للنساء، وإصلاحية للأحداث في كابل. ويوشك استكمال وحدة للحراسة المشددة في سجن بوليشاركي لعتاة المجرمين في قضايا المخدرات كجزء من استراتيجية الحكومة لمكافحة المخدرات.

٥٧ - وقد وضع برنامج وطني جديد لتدريب موظفي السجون وجرى تنفيذه ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد استكمل الآن تدريب الموظفين المختارين للعمل في مرفق المخدرات المشدد الحراسة بإتمام تدريب ١٤٠ موظفاً. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بدأت في كابل الدورة الأولى من الدورات التدريبية السبع للترويج للقانون الجديد المتعلق بالسجون ومراكز الاحتجاز على مستوى المقاطعات وتنفيذه.

سادساً - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الحالة الإنسانية

٥٨ - تواجه أفغانستان حالة من الجفاف الشديد الذي يؤثر على ما يناهز ٢,٥ مليون نسمة. ويقدر أن مجموع العجز في المحصول الحالي يبلغ ١,٢ طن متري من الحبوب الغذائية، ومعالجة الأزمة أطلق النداء المشترك للأمم المتحدة والحكومة بشأن الجفاف في ٢٥ تموز/يوليه للحصول على ٧٦ مليون دولار. ويغطي النداء الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتتجاوز بعض عناصره هذا الإطار الزمني. وتتولى اللجنة الحكومية المعنية بالاستجابة في حالات الطوارئ قيادة عملية مواجهة الجفاف، بدعم من الوزارات المعنية، ومن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وفي الوقت الحالي، لم يمول المانحون والأمم المتحدة وموارد الحكومة الخاصة سوى ما يقل قليلاً عن نصف المبلغ الوارد في النداء.

٥٩ - وكان لانعدام الأمن ثمن فادح أثر على قدرة مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المعونة على تقديم برامجها الإنسانية في المناطق المتضررة من عمليات التمرد. ومعظم المقاطعات في الجنوب لا تصلها أنشطة الأمم المتحدة بصورة مستدامة أو مؤقتة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية عقبات خطيرة في القيام بحملات التحصين ضد شلل الأطفال في جنوب البلد. وحتى الآن كانت ٢٥ حالة من أصل ٢٦ حالة إصابة بشلل الأطفال المبلغ عنها في جنوب البلد. وعلى الرغم من ترددي الظروف

الأمنية وتقلص وجود الأمم المتحدة ووكالاتها، واصلت الأمم المتحدة ووكالاتها وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التواجد في جنوب البلاد، وجنوبها الشرقي وشرقها، وتعمل الوكالات على استكشاف سبل جديدة لتوصيل خدماتها إلى السكان في هذه المناطق غير الآمنة.

٦٠ - وعلى الرغم من الحالة السائدة، يواصل اللاجئون الأفغان العودة إلى ديارهم. وقد بلغ العدد الإجمالي للعائدين هذا العام ما يربو على ١٢٢ ٠٠٠ شخص، ومعظمهم من باكستان. وتستعد حاليا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة عدد من العائدين يبلغ في مجموعه ٢٢٠ ٠٠٠ شخص هذا العام. وفي بداية عام ٢٠٠٦، أعلنت حكومة باكستان أنها في سبيلها لإغلاق أربعة مخيمات للاجئين في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية وفي بالوشستان. وعرض على المقيمين البالغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠ شخص خيار العودة إلى أفغانستان أو الانتقال إلى مخيمات أخرى في باكستان. وانقضى الموعد النهائي المحدد للإغلاق وهو ٣١ تموز/يوليه دون حدوث تحركات أو مع حدوث تحركات طفيفة وليس من الواضح ما إذا كانت حكومة باكستان ستتخذ مزيدا من الإجراءات المباشرة لإغلاق المخيمات.

باء - الاقتصاد والإيرادات الحكومية

٦١ - تضع التوقعات الأولية لصندوق النقد الدولي النمو الاقتصادي في أفغانستان عند معدل ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. إلا أن التوقعات تراجع وتبلغت ١٠ في المائة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الجفاف وما خلفه من أثر على الزراعة في البلد. وقد تعرض قطاع القمح خاصة لانخفاض في الإنتاج بنسبة ٢٥ في المائة. وفي نفس الوقت، انخفض معدل التضخم بأسرع مما كان متوقعا ويقدر حاليا بنسبة ٧ في المائة، بانخفاض عن نسبة ٩,٥ في المائة التي كان عليها في آذار/مارس ٢٠٠٦. ويرجع تحصيل الإيرادات في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ الذي وصل إلى ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل الرقم المستهدف وهو ٥ في المائة إلى حد كبير إلى حصيلة الجمارك. إلا أن الاتجاهات الحالية تشير إلى أن تحصيل الإيرادات في السنة المالية الحالية لن يتجاوز الرقم المستهدف. وارتفعت حصة نفقات التشغيل الممولة من الإيرادات المحلية من ٤٧ في المائة في ٣٨٢ (٢٠٠٣-٢٠٠٤)^(١) إلى ٥٩ في المائة في ٣٨٤ (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، وستدرج هذه الحصة في الميزانية على أنها ستبلغ ٦٣ في المائة في ٣٨٥ (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، ولكنها ما برحت غير كافية لتحقيق الاستدامة المالية السريعة.

(١) يبدأ التقويم الأفغاني في ٢١ آذار/مارس من السنة الحالية وينتهي في ٢٠ آذار/مارس من السنة التالية.

جيم - الاستراتيجية الإنمائية

٦٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تمت صياغة آليات جديدة لبلورة استراتيجية أفغانستان الإنمائية الطويلة الأمد وتنسيقها وتنفيذها. وفي حين أن اتفاق أفغانستان يصف الالتزام السياسي المشترك بين أفغانستان والمجتمع الدولي، فإن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة لأفغانستان تحدد الأولويات والخطط الاستراتيجية لتحقيق الرؤية الإنمائية للحكومة. ويبين هيكل الاستراتيجية المؤقتة الدعائم الثلاث لاتفاق أفغانستان وهي (أ) الأمن؛ (ب) الحكم؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ و (ج) التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتقسّم الاستراتيجية هذه الدعائم الثلاث إلى ثمانية قطاعات. وفي أيار/مايو، بدأت ثمانية أفرقة استشارية أعيدت هيكلتها في تنسيق التوجيه الاستراتيجي المتعلق بالأولويات الإنمائية في كل قطاع. ويشارك في الأفرقة الوزارات التنفيذية المعنية والجهات المانحة المهتمة. ويشارك في رئاسة كل فريق وزير المالية وعضو ذو صلة من لجنة الرقابة الحكومية، وهي الهيئة الوزارية المسؤولة عند تنفيذ الاستراتيجية المؤقتة وإعداد الاستراتيجية الإنمائية لأفغانستان بكاملها (المحدد لها عام ٢٠٠٨). وعلاوة على ذلك أسندت إلى لجنة الرقابة الحكومية الآن مسؤولية تقديم التقارير إلى المجلس المشترك للتنسيق والرصد (انظر أدناه) بشأن التقدم المحرز في تحقيق المعايير الإرشادية الواردة في اتفاق أفغانستان. وتعاون الأفرقة الاستشارية لجنة الرقابة في هذا المسعى.

٦٣ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ ٢٢ فريقاً تقنياً عاملاً في إطار الأفرقة الاستشارية لوضع استراتيجيات مفصلة وخطط عمل ومشاريع سنوية لكل وزارة تنفيذية. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، اجتمعت الأفرقة العاملة التقنية لوضع مؤشرات وأهداف محددة لكل من المعايير الإرشادية الواردة في اتفاق أفغانستان. كما أعدت مشاريع استراتيجيات وخطّة عمل لتنفيذ الاتفاق والاستراتيجية المؤقتة في العام المقبل. ومن المقرر أن تستعرض الأفرقة الاستشارية مشاريع الاستراتيجيات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وتوفر البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة خدمات السكرتارية والتنسيق، والدعم اللوجستي للجنة الرقابة، والأفرقة الاستشارية وهيئتها الفرعية.

سابعاً - مكافحة المخدرات

٦٤ - في مؤتمر مشترك عُقد في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات النتائج التي تمخضت عنها الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب بشأن الأفيون. فقد زادت مساحة زراعة الخشخاش هذا العام بنسبة ٥٩ في المائة من ١٠٤ ٠٠٠ هكتار إلى ١٦٥ ٠٠٠ هكتار. وزاد إنتاج الأفيون

من ١٠٠ ٤ طن إلى ١٠٠ ٦ طن. وتشتأثر أفغانستان حاليا بنسبة ٩٢ في المائة من مجموع الإمدادات العالمية للأفيون ومشتقاته من الهروين. ويأتي ذلك عقب تحقيق أول انخفاض ملموس في عام ٢٠٠٥. وقد حدثت الزيادة أساسا في المقاطعات الجنوبية، في هلمند في المقام الأول، حيث اتسعت رقعة الأراضي المزروعة بالخشخاش اتساعا كبيرا بلغت نسبته ١٦٢ في المائة بمساحة قدرها ٦٩ ٣٢٤ هكتارا. ولا تزال ست مقاطعات في المنطقة الوسطى أساسا خالية من زراعة الخشخاش. وشهدت ثماني مقاطعات، تقع في شمال البلاد أساسا، انخفاضا ما عدا مقاطعة باداخشان وهي الاستثناء الملحوظ.

٦٥ - كما أن زيادة عدد المقاطعات التي يزرع فيها الخشخاش تبعث أيضا على القلق. ففي حين كان عدد المقاطعات التي تزرع الخشخاش يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ مقاطعة في نهاية التسعينات، فقد حدث توسع مطرد منذ عام ٢٠٠٢، ويزرع الخشخاش الآن في عدد من المقاطعات يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ مقاطعة من مقاطعات أفغانستان البالغ عددها ٣٤. وتفيد التقديرات بأن قرار زراعة الخشخاش لا يتخذه المزارعون لأسباب اقتصادية فقط، وإنما يتخذ أيضا بضغط من تجار المخدرات، والجماعات الإجرامية المحلية ومن المسؤولين الفاسدين الذين يحققون أكبر مكاسب من زراعته. وتشير التقديرات إلى أن ٨٠ في المائة من أرباح الأفيون في عام ٢٠٠٥ (التي بلغت ٢,١٤ بليون دولار على وجه التقريب) ذهبت إلى تجار المخدرات.

٦٦ - ويأتي المحصول الكبير في عام ٢٠٠٦ على الرغم من زيادة برامج الاستئصال، التي نفذت بصورة سلمية نسبيا، فيما عدا قلة من الحوادث في مقاطعتي هلمند وباداخشان.

٦٧ - وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بتشديد الجانب المتعلق بإنفاذ القانون في جهود مكافحة المخدرات. وضبطت قوة الشرطة الأفغانية الوطنية ولا سيما الوحدة التابعة لها المدربة تدريبا خاصا على مكافحة المخدرات ما يزيد على ٦٦ طنا من المخدرات (منها الأفيون، والهروين والقنب) و ١٣ ٠٠٠ لتر من السلائف الكيميائية المستخدمة في تنقية المخدرات أثناء الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٦. وتتمسك محكمة مكافحة المخدرات وفرقة عمل العدالة الجنائية لمكافحة المخدرات المشكلتين في عام ٢٠٠٥، عملهما الآن بشكل كامل. وقد تم تجهيز عدة مئات من القضايا حتى الآن في كابل بمقتضى لوائح قانون مكافحة المخدرات. ومما يدعو إلى الانزعاج أن إساءة استعمال المخدرات على المستوى المحلي آخذة في الازدياد، إذ يقدر عدد المتعاطين للمخدرات في أفغانستان بـ ٩٢٠ ٠٠٠ شخص.

٦٨ - وقد بدأ تشغيل الصندوق الاستثماري لمكافحة المخدرات في بداية عام ٢٠٠٦، وهو صندوق تنفذه الحكومة ويصل مستوى موارده حاليا إلى ما يزيد على ٧٠ مليون دولار. وقد

أقرت حتى الآن بعض المشاريع التي يتجاوز مجموع تمويلها ١٠ ملايين دولار (بما في ذلك المشاريع التي تشجع على إيجاد سبل بديلة للعيش والمشاريع التي تعمل على خفض الطلب على المخدرات).

ثامنا - المجلس المشترك للتنسيق والرصد

٦٩ - أنشئ المجلس المشترك للتنسيق والرصد بناء على الطلب الوارد في اتفاق أفغانستان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويكلف المجلس بتوفير مستوى عال من التنسيق والتوجيه السياسي لتنفيذ المعايير الإرشادية الواردة في الاتفاق. ويشترك في رئاسة المجلس إسحاق ناديري، كبير المستشارين الاقتصاديين للرئيس قرضاي، والممثل الخاص للأمين العام. وقد شكل المجلس عقب مشاورات مكثفة بشأن العضوية أعرب فيها المجتمع الدولي عن اهتمامه الشديد بالتمثيل فيه. وتم التوصل في نهاية المطاف على أن يتكون المجلس من ٢٨ عضواً (٧ أعضاء من الأفغان و ٢١ عضواً دولياً). وبالإضافة إلى الاشتراك في رئاسة المجلس، تُمثل الحكومة الأفغانية بالأعضاء في لجنة الرقابة التابعة للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان. وإلى جانب الممثل الخاص للأمين العام يشمل الأعضاء الدوليون ما يلي: أكبر ستة مساهمين في تقديم المساعدة الإنمائية لأفغانستان (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، والهند)؛ وثلاث بلدان مجاورة (باكستان وجمهورية إيران الإسلامية والصين)؛ وبلدان في ثلاث مناطق (المملكة العربية السعودية، وتركيا والاتحاد الروسي) والجهات العسكرية الدولية الداعمة (حلف شمال الأطلسي وقوات التحالف، وكندا، وهولندا، وإيطاليا وفرنسا) ومؤسستان ماليتان دوليتان (البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي).

٧٠ - وأقر المجلس في دورته الافتتاحية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل نطاق اختصاصاته واستعرض مصفوفات الرصد التي ستستخدم لقياس تنفيذ المعايير الإرشادية الواردة في اتفاق أفغانستان. واتفق على أن يجتمع المنتدى على أساس ربع سنوي. وفي دورته الثانية المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه، نظر المجلس في خطة العمل المتعلقة بإصلاح قطاع الطاقة، التي تستهدف التغلب على العجز في الطاقة وتحديد استراتيجية متوسطة المدى لذلك القطاع. كما استعرض المجلس التقدم المحرز في تنفيذ عناصر أحد عشر معياراً، ستستكمل في العام الأول للاتفاق. كما تم تقييم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون في سبعة مجالات ووجد أنها تسير في الاتجاه الصحيح. وتشمل هذه المجالات عناصر المعايير الإرشادية المتعلقة بمكافحة الفساد؛ والجمعية الوطنية؛ وسيادة القانون؛ وتسجيل الأراضي؛ وإدارة الموارد المائية؛ وتنمية المهارات، والخدمات المالية والأسواق. وحدث بعض التأخير في أربع من

المجالات، الأمر الذي يضع الموعد النهائي لتنفيذ الاتفاق موضع التساؤل. وتشمل هذه التأخيرات عناصر المعايير الإرشادية المتعلقة بآليات التعيين في المناصب العليا؛ واستعراض الحدود الإدارية؛ والتعدين والموارد الطبيعية؛ وتنمية القطاع الخاص والتجارة.

٧١ - وثمة رأي مشترك فحواه أنه ينبغي التمييز بين الإنجازات الإجرائية والإنجازات الموضوعية لدى تقييم تنفيذ الاتفاق. وقد ركزت عملية الرصد التي يقوم بها المجلس منذ أيامه الأولى على العناصر الإجرائية للمعايير الإرشادية. فعلى سبيل المثال، كان أحد المؤشرات الرئيسية في إطار المعيار المتعلق بالفساد، هو تصديق أفغانستان على المعاهدات الدولية المعنية بالفساد. وفي حين أن تقييم عملية التصديق كان يشير إلى أنها تمضي في مسارها الصحيح، فإن ما أحرز من تقدم نحو مكافحة الفساد السائد في القطاع العام، كان طفيفا. وهناك عناصر إجرائية مماثلة تتعلق بمعايير أخرى قيمت على أنها تمضي في مسارها الصحيح. وعلى العكس، لم يحرز سوى تقدم متواضع حتى الآن نحو تحقيق المزيد من العناصر الموضوعية للمعايير. غير أن المجلس يساعد على تنسيق الجهود وبناء توافق الآراء، ناهيك عن أن تحقيق تقدم موضوعي نحو تنفيذ معايير الاتفاق سيتطلب التزاما سياسيا منسقا طويل الأمد وبذل الجهد من جانب جميع الأطراف المشاركة فيه.

تاسعا - عمليات البعثة وما تقدمه من دعم

٧٢ - تمكنت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من مواصلة تنفيذ ولايتها، على الرغم من تعاضم المشاغل الأمنية. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، افتتح مكتبان فرعيان جديدان تابعان للبعثة في مقاطعتي زابل وكنر. وفي أعقاب استعراض الخبرة في هاتين المقاطعتين ستنظر البعثة في توسيع نطاقها لتشمل سبعة مواقع إضافية في جميع أنحاء البلد. وبيعت توسع البعثة المتسم بالحذر إلى الأجزاء التي تعاني من نقص الخدمات في البلد برسالة قوية إلى الأفغان مفادها أن الأمم المتحدة ستواصل مساعدة الحكومة على تحسين إيصال الخدمات إلى الأفغان، حتى إلى أنحاء البلد المتأثرة بالتمرد.

٧٣ - ونظرا إلى أن البعثة تعمل على توسيع نشاطها، فهناك حاجة متزايدة إلى وجود ضباط اتصال عسكريين تابعين للبعثة في المكاتب الفرعية لتعزيز وجود ونفوذ البعثة بشكل ملموس من خلال الاتصال على المستوى المحلي مع القوات العسكرية الدولية، ومع الجيش الأفغاني الوطني ومن خلال توفير المشورة والدعم للمكاتب الميدانية. ولذلك فإنني أقترح أن يوسع نطاق الوحدة الاستشارية العسكرية بإضافة ٦ ضباط (برتبة مقدم) وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى ١٨ ضابطا، منهم مستشار عسكري واحد و ١٧ ضابط اتصال عسكري. وسيستخدم ضباط الاتصال الخمسة الإضافيين في المكاتب الفرعية الجديدة التي افتتحت

وسيعمل الضابط السادس في البعثة في خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة. وستواصل الوحدة القيام بدورها المعتاد في دعم نمو الإدارة، والنهوض ببرامج من قبيل برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة وتقديم تحليل للحالة الأمنية العسكرية في المقاطعات.

٧٤ - ويؤدي تردي الأوضاع الأمنية بصفة عامة إلى زيادة مخاطر أن تصبح الأمم المتحدة هدفا سهل المنال. ومن ثم فقد تم تقليص أنشطة برامج الأمم المتحدة وخاصة في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي وشرقها واتخذت تدابير للحد من الخطر. فمن بين ١٦ ٠٠٠ بعثة حوالة نشرتها الأمم المتحدة ميدانيا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتعرض للهجوم سوى قافلتين حددت تبعيتهما للأمم المتحدة بوضوح.

عاشرا - الملاحظات

٧٥ - منذ تقرير الأخير المقدم إلى مجلس الأمن بشأن أفغانستان، خطا البلد بعض الخطوات المثيرة للإعجاب التي يتعين تهنئة شعبه وحكومته عليها. فقد أبدت الجمعية الوطنية الجديدة توجهات تنم عن الاستقلالية والعزم على الإصلاح وإحلال الديمقراطية. ومجالس المقاطعات تضطلع حاليا بمهامها في جميع مقاطعات أفغانستان البالغ عددها ٣٤ مقاطعة. وأنشئ المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي يضم كبار المسؤولين الأفغان ونظرائهم الدوليين لمراقبة تنفيذ اتفاق أفغانستان.

٧٦ - وفي الوقت نفسه، تجد أفغانستان نفسها في خضم أزمة جديدة. فقد داهمت أعمال التمرد العنيفة ثلث البلاد. ولا يتوقع أن تتحسن الأحوال في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق في المستقبل القريب ولا يستبعد أن تتدهور الأوضاع إلى الأسوأ. وعلى الرغم من أن المناطق الأخرى من البلد تتمتع بالأمن نسبيا، فإن الأفغان في كل مكان يعرفون أن التمرد يشكل تهديدا خطيرا للمرحلة الانتقالية السياسية في طول البلاد وعرضها. وإذا لم يتم التصدي للتمرد على وجه الاستعجال وبصورة شاملة، فبإمكانه أن يعرض للخطر الإنجازات الكبيرة لعملية بون وأن يوقع أجزاء من البلاد في براثن الفوضى والارتباك، مع ما يترتب على ذلك من آثار فادحة بالنسبة لأفغانستان بأسرها. وعلى الرغم من أن الأحداث على أرض الواقع قد أدت إلى تخفيف حدة التفاؤل الذي أحاط بمؤتمر لندن في أوائل هذا العام، إلا أنها لا يجب أن تغت في عضدنا. فلا بد أن تكون حكومة أفغانستان وشركاؤها الإقليميون وبقية المجتمع الدولي على استعداد لمضاعفة جهودنا الجماعية - بما في ذلك التزاماتنا السياسية والمالية - من أجل تثبيت استقرار أفغانستان ودعمها في المرحلة الانتقالية التي تمر بها في مواجهة التحديات المتزايدة.

٧٧ - وعلى ضوء ما تقدم، يعد توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية وامتدادها إلى جنوب أفغانستان تطورا يحظى بالترحيب جاء في الوقت المناسب. وإنني أقدر إسهامات وتضحيات جميع الدول الأعضاء المشاركة حاليا في القوة، وأشجع بشدة جميع الدول على مواصلة دعم القوة وهي بصدد توسيع نطاق قيادتها لتشمل بقية أنحاء البلد.

٧٨ - وقد بدأت تظهر عناصر لاستراتيجية تهدف إلى مواجهة التمرد من المناقشات الجارية برئاسة الحكومة وأعضاء المجتمع الدولي الذين لديهم تواجد في المناطق المتأثرة بتصاعد العنف في البلاد. فلا بد من التصدي لمراكز قيادة المتمردين الوارد وصفها في هذا التقرير من خلال اتخاذ تدابير عسكرية صارمة وتدابير مشددة لإنفاذ القانون أينما وجدت هذه العناصر سواء في أفغانستان أو في أي مكان آخر. ويجب تعزيز طبيعة ونطاق الحوار في ما بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية بغية فك ارتباط معظم المقاتلين بقيادة التمرد. ويتعين زيادة إشراك وتمكين المجتمعات المحلية للقيام بدور أكبر في تحقيق الاستقرار في مناطقها. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز قدرة الحكومة على إيصال الخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية وتوفير التنمية على الأقل لمعالجة الإحباط المتزايد إزاء تباطؤ خطى التغيير في حياة الإنسان الأفغاني العادي.

٧٩ - وفي هذا الصدد، يجب أن يكثف المجتمع الدولي والحكومة من جهودهما الرامية إلى تحسين إصلاح الشرطة الأفغانية والإسراع به. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم، حيثما أمكن ذلك، المشورة المكثفة والتوجيه والتدريب من خلال توفير أعداد إضافية من أفراد الشرطة المؤهلين ونشرهم إلى جانب الشرطة الأفغانية الوطنية في الميدان وفي أطر أنظمة التدريب القائمة. ولا بد أن تبحث الحكومة والمجتمع الدولي الأنظمة الإدارية واللوجستية وأنظمة الميزانية الموجودة الحالية وأن يتخذ خطوات فورية لكفالة حصول أفراد الشرطة الأفغانية الوطنية، رجالا ونساء، على رواتبهم وسائر أوجه الدعم بالكامل وفي حينها للحيلولة دون تركهم للخدمة والحفاظ على الروح المعنوية والتفاني بين صفوفهم.

٨٠ - ويتعين الثناء على الرئيس حامد قرضاي للطريقة التي عالج بها عملية إقرار مجلس الوزراء وتعيين وإقرار محكمة عليا يتسم أعضاؤها بالكفاءة العالية. وقد أدى تعيين الهيئة القضائية الجديدة إلى إحياء إمكانية إقامة مؤسسات قضائية أقوى - وهذا مطلب من المطالب الرئيسية التي طالما أعرب عنها الشعب الأفغاني. ولا ينبغي أن تضيع هذه الفرصة المواتية، وأنني أهيب بالهيئات الوطنية والدولية العاملة في مجال إصلاح القضاء أن تضاعف من جهودها من أجل نشر سيادة القانون في أفغانستان.

٨١ - وبرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة يتصدى لمطلب طالما أعرب عنه الشعب الأفغاني بأوضح صورة وأبلغ تعبير ولكن الامتثال لهذا المطلب جاء محبطا للآمال

حتى الآن. فيجب على الحكومة والمجتمع الدولي أن يواصلوا إيلاء الأولوية لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة، فهو يمثل شرطا أساسيا للوفاء بالأهداف الرئيسية الأخرى الواردة في إطار اتفاق أفغانستان، ولا سيما في ما يتعلق بالأمن وشؤون الحكم وسيادة القانون.

٨٢ - وما برح الفساد وصناعة المخدرات يشكلان تهديدا للمرحلة الانتقالية في أفغانستان ولا بد من أن تتصدى لهما الحكومة والمجتمع الدولي باعتبارهما من المسائل ذات الأولوية. ويساورني قلق متزايد إزاء استمرار الفساد الإداري في عرقلة الجهود الهادفة إلى تحسين الإدارة وتنفيذ الخدمات الحكومية على جميع المستويات في أفغانستان. وبالمثل، يستلزم تنامي تجارة المخدرات التي تؤجج التمرد والفساد، إحداث توجه استراتيجي جديد في السياسة العامة الحالية. وسيطلب ذلك اتخاذ إجراءات أكثر حزما ضد المتاجرين والجهات التي تحميهم وكذلك وضع استراتيجية للتنمية الريفية تكون أكثر تكاملا.

٨٣ - ويتعين على الجميع إيلاء مزيد من الاهتمام لكفالة دعم المبادئ الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة أثناء هذه الفترة المتسمة بزيادة انعدام الأمن والقتال. فقوى الطالبان وغيرها من القوى المعادية للحكومة تواصل إبداء عدم اكتراث يتعذر اغتفاره لقيمة الحياة البشرية. وينبغي للجهود المبذولة لمكافحة التمرد أن تسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من احتمال وقوع إصابات بين المدنيين. ويجب أن تحرص قوات الأمن الأفغانية وشركاؤها الدوليون على عدم التذرع بالحالة الأمنية كمبرر لقمع حقوق الإنسان التي يكفلها الدستور والمعاهدات الدولية التي تعد أفغانستان طرفا فيها. كما يساورني قلق مماثل بشأن حالة حقوق الإنسان في المناطق التي لم تتأثر مباشرة بموجة العنف الحالية. ويجب ألا نسمح بأن تصبح حماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء أفغانستان ضحية أخرى من ضحايا الصراع الحالي. وفي هذا الصدد، يتعين لتنفيذ خطة العمل الوطنية للسلام والمصالحة والعدالة المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أن يكتسب زحما.

٨٤ - إن البلد يواجه تحديات مروعة ولكن يجب على المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية أن يواصلوا العمل مع الحكومة جنبا إلى جنب من أجل تحقيق الرؤية الطويلة المدى المعرب عنها في اتفاق أفغانستان. وقد أسفرت المشاركة المثمرة بين الحكومة والجهات المانحة الدولية عن عملية تنموية ظهرت في هيئة المجلس المشترك للتنسيق والرصد والإطار المؤقت لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. وهذه العملية تهدف إلى تحقيق نتائج بقدر ما تهدف إلى بناء مؤسسات أفغانية مستدامة. وهذا الواجب المزدوج ينبغي تعزيزه من خلال تحسين التنسيق والتعاون والتنفيذ.

٨٥ - وستتوقف قدرة المجلس على إقامة تعاون رفيع المستوى على قدرته على الانتقال من مرحلة توحي العمليات والتخطيط لها إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات وممارسة الرقابة. ولا بد له أن يصبح الحارس الأمين للاتفاق المتوخى في مؤتمر لندن الذي سيكون موضع مساءلة لكل من الحكومة الأفغانية وشركائها الدوليين. ويتعين على أعضاء المجلس الأفغان والدوليين أن يعملوا على نحو أوثق وبروح تتسم بالمشاركة والفاعلية لكفالة إنجاز جدول الأعمال الطموح لما فيه مصلحة الشعب الأفغاني العليا.

٨٦ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لمجلس الأمن وللدول الأعضاء الأخرى لدعمهم المتواصل لأفغانستان. وأود أن أشيد بالجهود المتفانية التي يبذلها ممثلي الخاص، وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، رجالاً ونساءً، والمنظمات الشريكة الذين يواصلون الاضطلاع بمهمتهم في ظل ظروف صعبة ومتزايدة الخطورة. وإني أحيي شجاعتهم وتفانيهم والتزامهم.